مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
ISSN :2600-6286 / E-ISSN :2661-7706
المجلد السابع / العدد الأول (جوان 2023)
ص ص.(50-70).

مقوّمات الديمقراطية التشاركية وسبل تكريسها في الجزائر تحقيقا للتنمية المحلية

Determinants of Participatory Democracy and its Consolidation in Algeria for the Sake of Local Development

د. سارة دباغي، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر3 (الجزائر)
Debbaghi.sara@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/02/25 تاريخ القبول: 2023/03/30 تاريخ النشر: 2023/06/01

الملخص:

تسعى هذه الدّراسة للبحث في مقوّمات الديمقراطية التشاركية وكيفية تكريسها، هذا المفهوم الذي يعدّ من المفاهيم الحديثة حيث ظهر في ستينات القرن 20، وانتقل من الميدان الصناعي-التجاري إلى المجال السياسي خاصة على المستوى المحلي، وهذا من خلال إشراك المواطنين في المناقشة والحوار والمساهمة في اتخاذ القرارات في القضايا التي تهمهم، خاصة بعدما أصبحت الديمقراطية التمثيلية عاجزة ولا تكفي لضمان العدالة الاجتماعية والمساواة المدنية، ومن هنا بدأت الدعاوى تتزايد حول أهمية تكريس الديمقراطية التشاركية وتفعيلها وأنّها الحل الأمثل لأزمة الديمقراطية في أوروبا، ما شجّع العديد من دول العالم لتكريسها ومنها الجزائر من خلال إقرارها لتعديلات دستورية وقوانين تنصّ عليها واستحداث مجالس وسيطة لتجسيدها إلاّ أنّ تفعيلها بقي متأخرا، لهذا نبحث في هذه الورقة عن مبادئ وأسس تجسيدها من ضرورة بناء دولة الحق والقانون، تفعيل وتمكين تنظيمات المجتمع المدني لتكون حلقة وصل بين المجتمع والنظام السياسي القائم، فيصبح المواطن بهذا شريكا في اتخاذ القرارات وايجاد الحلول مما يساهم في تحقيق التنمية المحلّية.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية التشاركية، المجتمع المدني، الاستشارة، الاجتماعات العامة، التنمية المحلّية

Abstract :

This study seeks to examine the fundamental foundations of participatory democracy and the possible ways to embed it in a society. This concept emerged in the 1960s and morphed from the commercial-industrial sector into the political one, particularly at the local level, through the participation of citizens in the decision-making process with regard to issues that concerns them, especially after representative democracy proved deficient and ineffective in achieving social justice and civil equality. As a result, many voices have arisen to deem participatory democracy as a viable solution to the democratic crisis in Europe, which indeed prompted many countries, including Algeria, to attempt to embody it through an array of constitutional changes and the creation of special councils assigned with this challenging task of embodiment that has remarkably lagged in recent years.

This paper is intended to depict the principles for its consolidation, such as creating a state of law and right, enabling civil society organizations to intermediate between the political system and its society, so that the citizen can become a partner in solving problems and taking decisions, which could substantially contribute to achieving local development.

Keywords: Participatory Democracy; Civil Society; Public Gatherings; Local Development

مقدّمـــة

للديمقراطية التشاركية أهمية كبيرة في تدبير الشأن العام والمحلي ودافع أساسي من أجل تحقيق التنمية ومدخل لتحقيق التكامل والتفاعل بين مختلف الفواعل، والتي تزدهر وتنشط في اطار مواطنة فعّالة ومسؤولة، وتتدعّم باعتماد اللامركزية وتطوير الحكم المحلي مما يسمح بتمكين المواطنين واسماع صوتهم واخذ اقتراحاتهم وحلولهم بعين الاعتبار، وما يدعم ذلك سعي الدّولة لإصلاح مختلف أجهزتها ومكافحة مختلف أشكال الفساد سعيا لتحقيق دولة الحق والقانون، والعمل على تحقيق التنمية من خلال الشراكة مع مختلف الفواعل من مجتمع مدني وقطاع خاص، لذلك من الضروري تفعيل هذه الأسس وتقديم كل الضمانات لمختلف الفواعل للنشاط بكل حرّية ووفق القوانين، ومن هنا جاءت إشكاليتنا فيما تكمن أهم مبادئ الديمقراطية التشاركية و ما آليات و سبل تكريسها بالجزائر تحقيقا للتنمية المحلية؟

ومن هذه الإشكالية تنبثق مجموعة من التساؤلات أهمها:

- إلى متى يعود ظهور الديمقراطية التشاركية وما مفادها؟
- ما هي الأسس والمبادئ الضرورية لتجسيد النموذج التشاركي وما علاقته بالتنمية المحلّية؟
- ما أساليب وآليات اشراك المواطنين في اتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة في الجزائر؟

وعلى ضوء إشكالية الدّراسة نضع الفرضيات التالية:

- كلّما كانت الدولة قائمة على أساس الحق والقانون كلّما جعلت المجتمع المدني حلقة الوصل الأساسية بين المجتمع والنظام السياسي، فيكون فعّالا ومساهما في التنمية.
- كلّما تم الاشراك الفعلي للمواطنين من خلال الاجتماعات العامة أو الاستشارات في حل القضايا المطروحة كلّما تحقّقت نتائج ملموسة حولها.

وقد وظّفنا لدراسة موضوعنا هذا الاقتراب النسقي والذي يعدّ من أكثر الاقترابات استخداما في دراسة النشاط السياسي، وكان اعتمادنا عليه باعتبار أنّ النظام السياسي الجزائري يتلقى مدخلات يسعى للاستجابة لها و يكون هذا على شكل مخرجات، أما عن مدخلات البيئة الداخلية فتتمثّل في مطالب المواطنين بتحسين أوضاعهم و اشراكهم في تسيير شؤون بلادهم إضافة إلى المطالبة بتحقيق التنمية، أما في ما يخص مدخلات البيئة الخارجية فكانت من خلال الدعوات المتزايدة لتكريس الديمقراطية التشاركية على المستوى العالمي باعتبارها الحل الأمثل للأزمة التي تعانيها الديمقراطية التمثيلية في التعبير عن مطالب الشعوب، إضافة إلى برامج "الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلّية" التي كان يحملها كل من الاتحاد الأوروبي و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أما المخرجات والتي تكون بالاستجابة و هذا من خلال السياسات و البرامج التي تتبناها الدولة و هذا ما كان من خلال تناول التعديلات الدستورية لتبني هذا المفهوم و انشاء مختلف المجالس الاستشارية كهيئات وسيطة لتكريسه من خلال التعديلين الدستوريين لـ 2016 و2020، إضافة إلى التوقيع مع الاتحاد الأوروبي من أجل تمويل برنامج الديمقراطية المحلية وتحقيق التنمية المحلّية.

وللإجابة على الإشكالية ندرج المحاور التالية:

المحور الأول: مبادئ الديمقراطية التشاركية و أبعادها

يعدّ هذا المفهوم من المفاهيم الحديثة ظهر خلال فترة الستينات في الميدان الصناعي والتجاري (في الاقتصاد)، وهذا عندما خطّطت كبرى المؤسسات والشركات الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية (و.م.أ) بإشراك عمالها واطاراتها لتسيير العمل والإنتاج، ومناقشة كل المسائل واتخاذ القرارات ثم متابعة ومراقبة تنفيذها، وقد حقّقت هذه التجارب نجاحا كبيرا، وبعدها في السبعينيات انتقل هذا المصطلح إلى المجال السياسي خاصة على المستوى المحلي، وهذا من خلال مشاركة المواطنين في الحوار والمناقشات حول القضايا العامة

والمساهمة في اتخاذ القرارات فيها ومتابعة مدى تطبيق السلطات لما تم اعتماده، وكان هذا نتيجة للمشاكل والفقر الذي كانت تعانيه بعض المناطق في الو.م.أ وأمريكا اللاتينية، ولحلّها تدخل السكان المحليين من خلال خلق نخبة محلّية من المواطنين العاديين، والتي كان لها القدرة والقوة لطرح الحلول الملائمة للمشاكل، ولمواجهة النخبة المهيمنة محليا والمكوّنة من القوى الضاغطة والفاعلين المحليين (الممثلين)، كما يمكن أن تشكّل هذه المجموعات من المواطنين شبه هيئة استشارية ترشد المسؤولين في اتخاذ قراراتهم، وهذا تفاديا للصدام مع رغباتهم ومطالبهم وبهذا يصبح الحكم تعاونيا ذو مصدر مفتوح (بوحنية و وآخرين، 2015، صفحة 8)، وبهذا تتعوّد النخبة الحاكمة على شريك طبيعي ويعملان معا مما يدعّم الاستقرار والشرعية للحكم.

ومن دول أمريكا اللاتينية التي طبّقت هذا النموذج التشاركي نجد الأرجنتين، البرازيل والتي عرفت فيها مدينة بورتو أليغري تطبيق حقيقي لهذا النموذج، ثم انتقل في فترة الثمانينات إلى الدّول الأوروبية خاصة بريطانيا أين أطلق عليها مصطلح "الديمقراطية التداولية Démocratie Délibérative"، وفي ألمانيا بمدينة برلين، أما فرنسا فقد عرفتها تحت مسمى " الديمقراطية الجوارية Démocratie de Proximité" كما أصدرت قانون سنة 2002م الذي جعل من الديمقراطية التشاركية ذات بعد محلي بمعنى تطبيقها على المستوى المحلي (فخري راضي، 2015، صفحة 119).

ومن هنا فقد كانت هناك مشكلة مع الممثلين المنتخبين حيث انخفضت ثقة المواطنين بهم وبإنجازاتهم، وأنّهم لا ينقلون كل المشاكل وليسوا فاعلين كفاية في حلّها، كما صاحب ذلك انتقادات متزايدة للنظام التمثيلي (أزمة الديمقراطية التمثيلية) باعتباره لم يعد يوفّر للمواطنين الأهمية الكبيرة في الحياة السياسية سواءً على المستوى المحلي أو البرلماني، خصوصا أنّ دور الناخب ينتهي بمجرد اتمام عملية الانتخاب، أي أنّ الديمقراطية التمثيلية

لم تعد تكفي للتعبير عن كل مطالب واحتجاجات المواطنين ولتدارك عجزها عن ضمان العدالة الاجتماعية والمساواة المدنية (Rui، 2013)، بات من الضروري اصلاح القيم التي يقوم عليها بناء الدّولة الحديثة والسعي لإيجاد نموذج حكم يكون أقرب إلى المواطنين وانشغالاتهم ويحقق الشرعية الديمقراطية، فكان هذا من خلال اشراك المواطنين والتحاور معهم، فجاءت الديمقراطية التشاركية في محاولة لحل المشاكل عن قرب مع ضمان انخراط الجميع.

ولهذا أخذت الدعوات في أوروبا تتزايد حول أهمية اعتماد الديمقراطية التشاركية، وهذا ما تأكّد في مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 09/08 مارس 2004 (دمق، 2016)، أين تم التوصّل أنّ الديمقراطية التشاركية هي الحل للأزمة الديمقراطية الأوروبية وأنّها قيمة مضافة لدول الاتحاد الأوروبي، وأنّها تؤدي إلى تعزيز الديمقراطية وتكمّل الديمقراطية التمثيلية بالتعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين، وهذا ما توصّل إليه المفكّر "Pierre Rosanvallon" في بحثه حول العلاقة بين الديمقراطية التمثيلية والتشاركية، حيث توصّل أنّ الديمقراطية التشاركية هي الحل للمشاكل وللحد من تعثّر الديمقراطية التمثيلية لأنّها وسيلة لإثرائها ومكمّلة لها (عبد الكريم، 2012-2013، صفحة 57).

أولا: المفهوم والأبعاد:

عرف هذا المصطلح اهتماما متزايدا في مجال الدّراسات والأبحاث التي تختص في آليات تدعيم المشاركة السياسية، وظهرت العديد من التعاريف ومنها أنّها تعني: "مجموع الآليات والإجراءات والوسائل التي تمكّن المواطنين من المشاركة المباشرة في تسيير الشؤون العامة للمجتمع وفي اتخاذ القرارات التي تهمهم" (Rui, 2013) ، وأنّها أسلوب الحوار والتشاور مع المواطنين بشأن كيفية تدبير الشأن العام واتخاذ القرارات المناسبة من أجل مواجهة التحدّيات المطروحة محليا، من خلال التفاوض والتفاعل الإيجابي مع السلطات القائمة.

ومن بين المفكرين والمنظرين الذين اهتموا أيضا بالديمقراطية التشاركية نجد: في فترة السبعينات والثمانينات Macpherson.C.B، Pateman.C،Held.D، ثم جاء بعدهم J. Habermas وJ. Rawls اللذان يعتبران من أهم منظريها ويريان أنّ القرار السياسي يأخذ مشروعيته من خلال الاقناع والحوار، وأنّ القرار الأفضل والأحسن يتم من خلال التداول بشأنه، كما عملا على التأصيل للمفهوم وربطه بعدّة ظواهر سياسية وفتح المجال واسعا لقبوله وتبنيه. كما يرى Arnold Kaufman وهو فيلسوف من اليسار في ولايات المتحدة الأمريكية أنّ الديمقراطية التشاركية تقوم على مبدأ تشجيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية وفي مختلف النقاشات.

كما تقوم على مجموعة من المحاور أو الأبعاد يمكننا إدراكها من خلال التعريف التالي: والذي يعتبرها شكل من أشكال التدابير المشتركة للشأن العام المحلي، تقوم على تقوية مشاركة السكان في اتخاذ القرار السياسي من خلال زيادة انخراطهم في النقاش العمومي الذي تضمنه إجراءات وقوانين واضحة، ويتم من خلال الإخبار والاستشارة واتخاذ قرارات مشتركة والتتبع والتقييم (Monbeig, 2007, pp. 30-30)، والتي تصبح حقوقا دائمة ومستمرة ومباشرة تمارس يوميا أو عن قرب ليس فقط في المناسبات الانتخابية، ومن هنا فالأبعاد الأساسية تتمثل في :

1. إنّ الهدف من الإخبار هو اعلام المواطنين بالترتيبات العملية للسياسة التي سوف يتم اتباعها ونجد من هذه الترتيبات: النشريات، الاجتماعات العامة والمراسلات.
2. الاستشارة أو مشاورة المواطنين والتي تمثل البعد الثاني وهي تقوم على أخذ رأي المواطنين ووجهة نظرهم حول المشاكل المطروحة واستفساراتهم واقتراحاتهم، اضافة إلى اعتماد رأيهم أي المشاركة مع السلطات في اتخاذ القرارات وصياغتها ومن الترتيبات المعتمدة هنا لمعرفة هذه الآراء نجد: استطلاعات الرأي، منتديات المواطنين.

3. إنّ الإشراك الفعلي للمواطنين يهدف إلى تحقيق إجراءات ملموسة في القضايا المطروحة وتكون المشاركة هنا من خلال مختلف الفواعل، والغرض منها هو التجريب والابتكار.

4. أما التقييم فيمثّل حجر الزاوية بالنسبة لهذه العملية المعقّدة، حيث يسمح لكل مواطن شارك في العملية بتقييم ما تم تحقيقه والنصّ عليه وما مدى فعّالية القرارات، لذلك تعتبر الوسيلة الأكثر الديمقراطية لأنّها تجسّد الإشراك الحقيقي للمواطنين والسعي لحل المشاكل بتدارك الأخطاء وصنع السياسات المناسبة (المراقبة والمحاسبة).(Monbeig, 2007)

ثانيا: مبادئ وخصائص الديمقراطية التشاركية

إنّ تجسيد الديمقراطية التشاركية وجعلها النموذج المعتمد يتطلّب مجموعة من المبادئ الأساسية وتتمثّل فيما يلي (برقوق، 2008-2009، صفحة 33):

1. ضرورة بناء دولة الحق والقانون التي تؤمن بالحق في الديمقراطية، وتجعل الإنسان واحتياجاته أساس منطق الحكم والعدالة.
2. جعل المجتمع المدني الحلقة الاتصالية الأولى بين المجتمع والنظام السياسي.
3. من المهم تطوير مفهوم الشفافية المرتبطة بالتعدّدية الحزبية وبحرّية الصحافة.
4. ضرورة جعل المساءلة القانونية والمؤسساتية مرتبطة أساسا بمتابعة وتقييم السلطة التنفيذية والهياكل القرارية المحلية بمدى تحقيقها لما يخدم حاجات المواطن.

كما تتميّز بمجموعة من خصائص والمواصفات الجوهرية من حيث طبيعتها تمكّن من تحقيق الانسجام والاستقرار في المجتمع من خلال تمكين المواطنين من المشاركة والحوار وفق مبدأ المساواة، وتقريب الإدارة من المواطن وتدعّم شرعية النظام وديمقراطيته، وهذا ما يمكن تلخيصه في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: خصائص الديمقراطية التشاركية

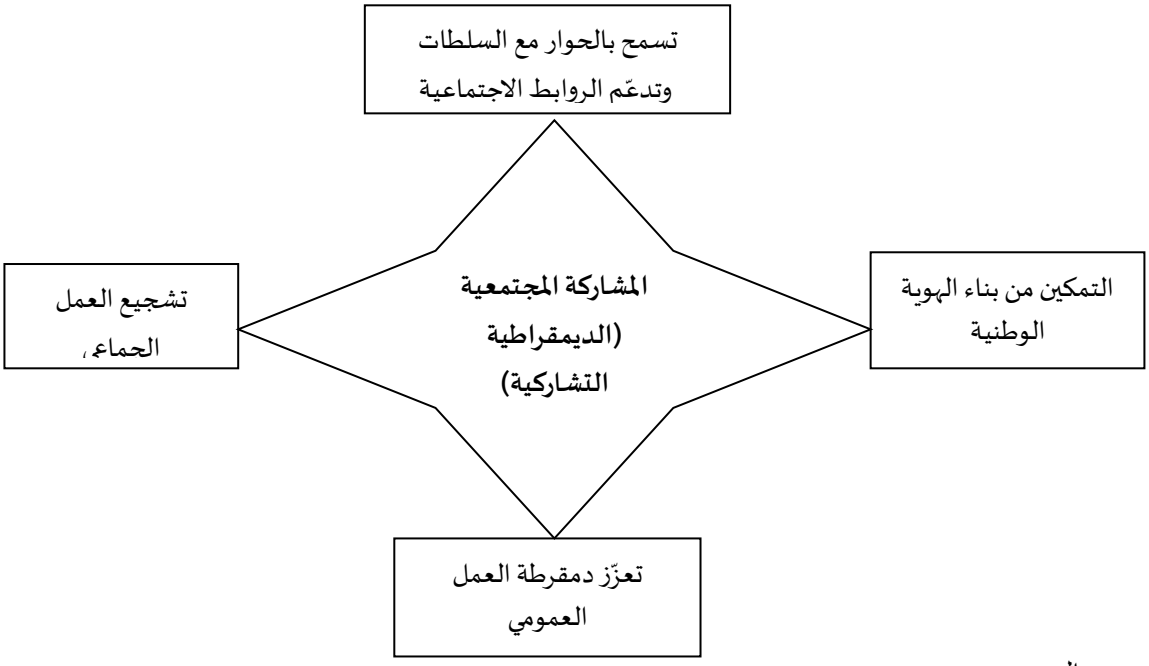

المصدر:

Michel Monbeig : L'impossible Démocratie Participative, Revue Pensée Plurielle, N 15, De Boeck Supérieur 2/2007, P 30-31, sur le site : https://www.cairn.info/revue-pensee-plurielle-2007-2-page-29.htm

المحور الثاني: آليات إرساء الديمقراطية التشاركية بالجزائر تحقيقا للتنمية المحلية:

نظرا لأهمية الديمقراطية التشاركية في اشراك المواطنين ودفعهم للمشاركة في تسيير شؤونهم العامة وفي طرح انشغالاتهم، ليصبحوا أفرادا فاعلين في المجتمع وجزاء من حل المشاكل التي تواجههم مما يؤدي إلى الاستقرار، أين كل طرف يتحمّل مسؤولياته ويعمل على تنفيذ وتقييم ما تم التوصّل إليه، ولهذا من الضروري تكريس الديمقراطية التشاركية في الجزائر وخصوصا على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى تفعيل ثلاثية الحكم الراشد

(الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص) وبالتالي تحقيق التنمية المحلية، ويكون هذا من خلال ايجاد الإطار القانوني المناسب لتطبيقها.

أولا: التوجه إلى تكريس الديمقراطية التشاركية

وفي سبيل تكريس هذا النموذج التشاركي على المشرّع الجزائري اصدار نصوص قانونية تقرّها، وتنص عليها مواد دستورية لتكون بذلك مبدأ دستوريا، وتتناولها مختلف القوانين المنظمة للحياة السياسية، وهذا مع توضيح عناصرها الأساسية وكيفية ممارستها ووسائل تطبيقها وضماناتها، وفي هذا الإطار نجد أنّ التشريع الجزائري يتضمن 14 مادة قانونية، تدعوا إلى اشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية (باتول، 2014)، ولكن المشكل المطروح هو في كيفية التطبيق أي الصيغ الملائمة لتجسيدها.

ومن بين هذه المواد القانونية نجد : من المادة 11 إلى المادة 14 من قانون الجماعات الإقليمية- قانون البلدية- وهذا في الباب الثالث منه ويتضمن: مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، في إطار تطبيق الديمقراطية المحلية والتسيير الجواري، وهذا من خلال إعلامهم واستشارتهم حول الخيارات والأولويات ويتم هذا بالاعتماد على الوسائط الإعلامية المتاحة، إذ تُؤكّد المادة 13 منه على امكانية استعانة رئيس البلدية بكل شخصية محلية وكل خبير وكل ممثل جمعية محلية قانونية، والذين من شأنهم تقديم أي مساهمة للمجلس أو اللّجان وهذا بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم، وهذا مع إمكانية الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس والقرارات المتخذة (الأمانة العامة للحكومة، 2012، صفحة 6)، لكن على أرض الواقع نجد أنّ الوصول إلى هذه المحاضر هو أمر صعب المنال على المواطنين أو حتى على تنظيمات المجتمع المحلي.

وفي نفس الفترة كان قد صرّح المدير العام للجماعات المحلّية السيد "عز الدين بلقاسم ناصر"، عن امكانية مراجعة قانون البلديات بما يسمح بإشراك المواطنين في تسيير الشؤون

المحلّية، كما أشار لوجود فوج عمل وزاري مشترك نصّبه وزير الداخلية، وهو يعمل على دراسة سبل وضع الآليات التي تمكّن المواطنين من ممارسة حقّهم الدستوري والمتعلّق بتسيير الشؤون المحلية، ووضع الصيغ المناسبة التي تمكّن من تحقيقها، والتي يمكن أن يكون ضمنها مراجعة قانون البلديات وهذا لتلبية مطالب المواطنين وتحقيق التنمية، كما يرى في الديمقراطية التشاركية أنّها أساس مهم لترقية الحكم الراشد والقضاء على البيروقراطية والرّشوة وتحسين الخدمة العمومية.

وقد تجسّدت هذه المساعي لتدعيم وتعزيز مشاركة المواطنين من خلال التعديلات الدستورية لسنة 2016 م حيث ذكرت في المادة 15 لكن دون تناول كيفية تفعيلها وهذا حتى التعديلات الدستورية الأخيرة لـ 2020 والتي حملتها في المادة 16 أنّ الديمقراطية التشاركية تمارس على المستوى المحلي و خاصة من خلال المجتمع المدني، كما تطرّقت إلى ضرورة التشاور والتحاور مع مختلف الفواعل في المجتمع، من اجل اتخاذ القرارات والحلول المناسبة لتحقيق التنمية، لكن ليس بصفة مباشرة وإنّما من خلال هيئات وسيطة و هي المؤسسات الاستشارية من خلال التعديلات الدستورية لـ 2016 و2020 حسب المواد198 إلى 207 و206 إلى 218 على التوالي.

من بين هذه المؤسسات الاستشارية التي نصّ عليها التعديل الدستوري لسنة 2016 و أكّد عليها التعديل الدستوري لـ 2020 نجد: المجلس الوطني لحقوق الإنسان، واحداث المجلس الأعلى للشباب ليضم ممثلين عن الشباب وعن الحكومة إضافة لتنظيمات مختصّة في شؤون الشباب، كما نصّ على استحداث مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات والذي يعمل على تنمية القدرات وتقييم الفعّالية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كما تم دسترة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي على أنّه اطار للحوار والتشاور والاقتراح كما هو مستشار للحكومة، من أهم مهامه ربط الصلة بين المؤسسات الرّسمية ومختلف الفواعل

الاجتماعيين باعتباره اطار لمشاركة المجتمع المدني في التشاور وضامنا لديمومة الحوار، كما تم في التعديل الأخير إضافة العد البيئي إلى مهامه، و تم استحداث أيضا المرصد الوطني للمجتمع المدني و الأكاديمية الجزائرية للعلوم و التكنولوجيات.

كما لم يتم تناول مصطلح الديمقراطية التشاركية بصفة مباشرة في إطار هذه المؤسسات الوسيطة، وإنّما من خلال دلالاته التي تقوم على التحاور والتشاور مع المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني وممثلي مختلف فئات المجتمع، ومن ثم يتم تقديم تقارير حول احتياجات ومطالب المواطنين للجهات الوصيّة، كما تسدي هذه الهيئات المشورة والاقتراحات للجهات الرّسمية (الحكومة) وهذا حسب ما جاء في الدستور، لكن تبقى الوسائل المعتمدة لتجسيد تمكين المواطنين وإشراكهم في اتخاذ القرارات وصنع السياسات محدودة جدا على أرض الواقع (لا نقصد بالمشاركة هنا الانتخابات)، وخصوصا على المستوى المحلي رغم النص عليها في مختلف التشريعات (قانون البلدية مثلا)، ولكن دون التأكيد على ضرورة اعتمادها والكيفية التي تتم بها والوسائل المسخّرة لذلك، إضافة إلى عدم معرفة أغلبية المواطنين بتوفّر مثل هذه الحقوق (غياب الثقافة القانونية).

كما واكب هذه التعديلات ملتقى حول " ترقية التصوّر التشاركي في تسيير الشؤون المحلّية" (و.أ.ج، 2016)، والذي دام يومين وشارك فيه اطارات من وزارة الداخلية والجماعات المحلّية ومنتخبين محليين وممثلين عن الاتحاد الأوروبي للاستفادة من خبرتهم ودعمهم في هذا المجال، والهدف هنا البحث عن السبل لإشراك المواطنين من أجل تحقيق التنمية المحلية، وقد تم في هذا الصدد امضاء اتفاق لتمويل برنامج "الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلّية" مع كل من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي تم في 10 نوفمبر 2016 (Union Européenne en Algérie'Délégation de L)، وكانت المساهمة المالية للاتحاد الأوروبي تقدّر بـ 08 ملايين يورو، وهذا من أجل تحسين أنظمة التخطيط الاستراتيجي

والديمقراطية المحلية عبر دمج المرأة والشباب واشراكهم في اتخاذ القرارات خصوصا على المستوى المحلي (رمضان، 2017).

وفي هذا الإطار أوضح السيد محمد دحماني وهو مكلّف بالدّراسات بوزارة الداخلية، أنّ للوزارة تصوّر شامل يسعى لإصلاح الجماعات المحلّية من خلال تحديد "إطار تشريعي وتنظيمي جديد"، يضمن مشاركة المواطنين على مستوى الجماعات المحلّية (و.أ.ج، 2016) تماشيا مع ما حملته التعديلات الدستورية، وأشار إلى المؤسسات الاستشارية المستحدثة (تم تناولها سابقا) والتي جاءت لتدعيم السلطة التنفيذية، وأنّ الهدف منها هو توسيع ميدان التشاور مع القوى المختلفة في المجتمع.

وقد تجسّد هذا الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي سنة 2017م بما يعرف بـ "برنامج كابدال" وهو برنامج لدعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلّية، و قد تمكّن من تمويل 36 مشروع خاص بالجمعيات المحلّية، وتوفير 350 منصب شغل على مستوى 8 بلديات نموذجية و هي: جانيت، تيميمون، مسعد، بابار، الغزوات، جميلة، أولاد بن عبد القادر، و الخروب، إذ عرفت مثلا بلدية أولاد بن عبد القادر بالشلف مخطّطا للوقاية من المخاطر الكبرى على المستوى المحلي، و عرفت بلدية الخروب بقسنطينة مشروع تدوير النفايات لتعزيز الاقتصاد الدائري، و في كل مرّة ضمن هذه المشاريع تبحث السلطات المحلّية من خلال مختلف الخطابات عن دعم المواطن و المجتمع المدني لإنجاحها، ولكن من الضروري لنجاحها أن يتم انتقاءها بناء على لقاءات و مشاورات مع سكان المناطق المعنية حول تطلّعاتهم، فهل تم استشارة مواطني هذه المناطق حول أولوياتهم؟، لأنّه لا يكفي فقط البحث عن دعم المواطنين للقول بإشراكهم في صناعة القرار وإنّما بالأخذ برأيهم حول أولوياتهم و احتياجاتهم، و هذا من خلال جلسات عامة تفتح للتحاور معهم أو عبر ممثّليهم من تنظيمات مجتمعية وجمعوية

مختلفة أو النخبة المحلية، وهذا ما سوف يجسّد حقيقة مقوّمات الديمقراطية التشاركية على أرض الواقع.

كما تبرز مختلف التصريحات والتعديلات النية والسعي للتغيير وتحسين الأوضاع من خلال العمل على إشراك المواطنين، لكن على أرض الواقع مازلنا لم نلتمس آثارها فهي لم تفعّل بعد، ولم يتم تدعيمها بنصوص توضيحية وتفسيرية تبيّن الوسائل والطرق التي تمكّن المواطنين من المشاركة وأن يكونوا أفرادا فاعلين في المجتمع إلا من خلال وساطة التنظيمات المجتمعية، كما لم يتم تعديل قانون البلديات ليتضمن هذه الآلية ومختلف أسسها لإحداث التقارب بين الإدارة والمواطن وبناء الثقة بينهما (رغم مختلف الورشات التي أقيمت من أجل تعديله و آخرها تنصيب لجنة خبراء مكلّفة بمراجعة و دراسة مشروعي قانوني البلدية و الولاية في 2022/10/22، إلاّ أنه لم يتم صياغته بعد)، فأسلوب المشاورة والتحاور والمشاركة في اتخاذ القرارات يجعل من المواطنين فاعلين ومساهمين في بناء منظومة رشيدة سعيا لتحقيق التنمية.

ثانيا: سبل وآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية تحقيقا للتنمية:

وفي هذا الإطار هناك مجموعة من الوسائل والطرق التي يمكن لنا الاعتماد عليها في الجزائر، لتكريس الديمقراطية التشاركية وتفعيلها (دمق، 2016):

1. **الاستفتاء الشعبي**: ويقوم على اشراك جميع المواطنين (المؤهلين للتصويت) بدون استثناء، وتكون هنا قاعدة مشاركة واسعة، وتعدّ هذه الطريقة مكلفة من الناحية التنظيمية، ولهذا لا يتم اللجوء إليه إلاّ للضرورة وفي القضايا المصيرية مثل تعديل الدستور أو قضية وطنية مهمّة، لكن يؤخذ على هذه الوسيلة أنّها لا توفّر مجالا واسعا للتفاعل إنّما فقط الإدلاء بالرأي بالقبول أو بالرّفض، دون امكانية تقديم مقترحات أو تعديلات اضافية لما تقدّم. (وقد عرفت الجزائر اعتماد هذه الوسيلة في عدّة مناسبات، مثلا في الاستفتاء على

ميثاق المصالحة الوطنية أو تعديل الدستور)، لكن من المهم أيضا تطبيقها على المستوى المحلي مع اعتماد اللامركزية في التسيير، لأنّ من شأنها تحقيق نتائج أفضل بإشراك للمواطنين أو السكان المحليين في حل مشاكلهم وتحقيق التنمية.

2. **المبادرة الشعبية**: وهي وسيلة اقتراح تمكّن المواطنين من الوصول بمقترحاتهم إلى مرحلة الاستفتاء، ويكون ذلك بجمع عدد معين من التوقيعات فنجد مثلا: في سويسرا من أجل عرض مبادرة على التصويت الشعبي يتطلب الأمر 100 ألف توقيع سليم وموثق من طرف الناخبين في ظرف لا يتجاوز 18 شهرا (وقد اعتمدت هذه الوسيلة في سويسرا واعتبرت وسيلة سياسية منذ عام 1891م)، وإذا ما تم اقرار مضمونها من خلال الاستفتاء تصبح نافذة ومتضمّنة في الدستور، وهذا ما يشعر المواطن أنّه موجود ويؤثّر وصوته واقتراحاته مأخوذ بها.

3. **تقديم العرائض**: وتعني تقديم عريضة إلى السلطات المختصة كالبرلمان من أجل عرض مشروع أو تعديل أو اقتراح قانون، وقد نصّت عليه دساتير عديدة كالدستور الفرنسي وميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

4. **الموازنة التشاركية**: وهي عملية من المشاورة الديمقراطية يقرّر من خلالها الأشخاص العاديون كيفية تخصيص جزء من ميزانية البلدية أو العامة، وتعتبر هذه الوسيلة من أحد أفضل الممارسات التشاركية، نظرا لأثرها الملموس على واقع المواطنين خصوصا على المستوى المحلي، كما تشجّعهم على المشاركة بصفة عامة، كما أدّت هذه الوسيلة في بعض الأحيان إلى زيادة استعداد الأشخاص لدفع الضرائب، وقد تمّت أوّل عملية كاملة للموازنة التشاركية في مدينة " بورتو أليغري" في البرازيل بدءا من عام 1989م، ثم انتشرت في المئات من مدن أمريكا اللاتينية والعشرات من المدن الأوروبية والآسيوية وفي افريقيا وأمريكا الشمالية، أما الآن فنجد ما يقارب 1500 بلدية بدأت بإتباع نظام الميزانية التشاركية. كما تعرف تونس بعض

المحاولات والتجارب في هذا الإطار، بأن يطبّق في بلديات لتكون نموذج لبلديات أخرى ومنها: بلدية المرسى وصيادة.

ومن أحدث الوسائل المعتمدة حاليا خصوصا من طرف الشباب ونتيجة للتطوّرات التكنولوجيا نجد شبكة الأنترنيت بمختلف الخدمات التي تقدّمها مثل مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تعدّ فضاءً واسعا للمشاركة وتكريس مبادئ التشاركية حيث نشهد انتشار العرائض الالكترونية، كما تم اعتماد آلية التصويت الإلكتروني في بعض الدّول، وتعدّ هذه الوسيلة مهمّة خصوصا لإقبال الشباب عليها ولكن من المهم لنجاحها توفّر البنية الرقمية.

كما نجد سبل وتقنيات أخرى لتحقيق مشاركة المواطنين والتي يمكن اعتمادها في إطار مواثيق وطنية ونجد منها (اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني، 2013) :

- الاتفاق المتعاقد بشأنه: وهو التزام مكتوب للتعاون والتضامن، مبني على التراضي خاضع لمجموعة من المداخل العملية منها: الثقة المتبادلة والعمل على تجاوز معوقات تضارب المصالح، احترام الأدوار وتكامل الوظائف والموارد وتفاعلها.

- العضوية في هيئات الحكم: لتمكين المجتمع المدني (المواطنين) من المشاركة في جميع مراحل اعداد القرار العمومي واتخاذه وتنفيذه وتقييمه، وتقاسم المسؤولية مع مختلف هيئات ومصالح الدّولة في إطار من التضامن والتعاون.

- المساءلة المدنية للمؤسسات العمومية (مجالس منتخبة وسلطات): من خلال منهجية وقواعد تبنى على أساس تحقيق المصلحة العامة، والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة، والتواصل والحوار فيما يخص تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية.

كما نجد وسائل أخرى ومنها:

توسيع مجالات التمثيلية والمشاركة عن طريق انشاء: لجان محلية مشتركة بين السكان والسلطات، تأسيس مجالس مختصّة كمجالس الأحياء ومجالس الشباب، وهذا ما تبنته

الجزائر في التعديل الدستوري لـ 2016 و2020 باستحداث بعض المجالس كهيئات استشارية، ونجد منها مجلس حقوق الإنسان الذي بدأ بالعمل في 03 أوت 2017 وكانت انطلاقته من الجلفة، وهذا بغرض إعداد تقرير شامل عن حالة المؤسسات الاستشفائية بالجزائر.

إضافة إلى تنظيم مؤتمرات شعبية وورشات للتشاور والتوافق، وهذا ما قامت به الجزائر في 16/15 جوان 2011م من جلسات عامة مع مختلف أطياف المجتمع من تنظيمات المجتمع المدني (نقابات وجمعيات) وأحزاب سياسية وشخصيات وطنية وسياسية وحتى بعض الشخصيات الدّولية، وقد تم تنظيمها من قبل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بطلب من رئيس الجمهورية فقد شارك مستشارو الرئيس أيضا في هذه المشاورات، وكان الهدف منها إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية في مختلف المجالات، من خلال الاستماع لتطلعات ومطالب المواطنين خصوصا بعد الأحداث والحراك الاجتماعي الذي كانت تعرفه بعض الدّول العربية في تلك الفترة.

ومن هنا نقول أنّه من الضروري مواصلة مثل هذه المبادرات لكن بتفعيل مخرجاتها والاعتماد عليها في رسم السياسات العامة، لأنّها حقيقة ما يمكّن أن يرجع الثقة بين المواطن والنظام، وتساهم في حل المشاكل وتحقيق التطلّعات خصوصا إذا تم تجسيد ما يتم التوصّل إليه من قرارات أثناء النقاشات التي كان المواطن شريكا فيها، وبهذا يعتبر المواطن نفسه جزءا من الحل فيتحمّل مسؤولياته في التطبيق والمتابعة، فيتسم بذلك أفراد المجتمع بالمواطنة الفعّالة والمسؤولة ويسعون لتنمية بلادهم.

كما عرفت الديمقراطية التشاركية تطوّرات وتوجّه متزايد لتطبيقها من طرف العديد من الدول فاتّسعت بذلك المشاركة المجتمعية، وواكبتها تطوّرات في آلياتها ومنها: ورقة مقترح السياسات، الاجتماعات العامة (عبد المجيد عارف، 2014، الصفحات 219-220):

1. تفعيل ما يعرف بالورقة البيضاء "مقترح السياسات (Heidbreder، 2012) : ويكون ذلك مثلا بإنشاء موقع الكتروني للمشورة وتقديم المقترحات، والذي تتم متابعته واعتماد ما يحتويه من جهات مختصّة، ويمكن أن يحتوي على ثلاثة أقسام: - قسم الاستشارات: ويتم فيه ابداء الرأي في جميع السياسات المتخذة وتأثيراتها المحتملة.

- قسم ثاني للمناقشات: ويتم من خلاله مناقشة قضايا الساعة، إضافة إلى إمكانية التحاور مع احدى مؤسسات الدّولة أو جهات مختصّة.

- وقسم أخير يحوي أدوات أخرى: وهو يتضمن وسائل اخرى تمكن المشارك من تبليغ آرائه.

ويطبّق هذا النموذج في دول الاتحاد الأوروبي، وللتمكّن منها من المهم أن يتنظّم المجتمع في مجموعات مختصّة تتصف بالخبرة والمهارة والوقت اللازم للتعامل مع كل تلك الخطوات.

2. كما نجد أيضا من الآليات "اللقاءات العامة" أو "الاجتماعات العامة المفتوحة" وهذا تحقيقا للشفافية، ونجد هذا مطبقا في الولايات المتحدة الأمريكية، أين لكل ولاية قانونا للاجتماعات العامة تطبّقه كل الجهات الحكومية المركزية والمحلّية، وتعدّ هذه الوسيلة مهمة جدا لتكريس الشفافية، وهذا من خلال ما تتناوله وتكشفه من أعمال وعمليات الحكومة، وتعريضها للنقد والتمحيص من قبل العامة، ويتكوّن أعضاؤها من عامة المواطنين الذين بإمكانهم الحضور والمشاركة والنقاش في الاجتماعات وفقا لضوابط محدّدة (تنظيمية) (Piotrowski & Borry, 2010, pp. 138-176)، وهذا ضمانا لفعاليتها ونجاحها ومنها (عبد المجيد عارف، 2014، صفحة 220):

- الإعلام بموعد ومكان عقد الجلسات والمواضيع التي سوف تتم مناقشتها، وهذا لضمان مشاركة أكبر عدد من العامة في الجلسات.

- تدوين وقائع الجلسات من أجل توفير سجل لما تمت مناقشته في الجلسة، لتكون أداة لتعزيز المساءلة المجتمعية للموظف، وكمادة يعتمد عليها المسؤولين لإدراك توجّهات الرأي العام، لذلك هناك من ذهب لأبعد من ذلك، إلى أهمية تسجيل هذه الجلسات بالصوت والصورة لما في الأمر من دقّة ومصداقية أكثر.

- سرية بعض الجلسات حيث لا يسمح لعدد كبير من العامة حضورها ومناقشتها، وهذا فيما يتعلق بعطاءات ومناقصات الجهة الحكومية.

- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة من خلال عقد اجتماعات الكترونية، وهذا ما يسمح بزيادة عدد المشاركين ويحسن من التفاعل المباشر بينهم.

ويعتمد أيضا في الو. م. أ على استطلاعات الرأي العام والمسح الميداني الممثل للمجتمع والذي يمكّن من معرفة توجّهات الرأي العام وهذا للاستجابة لمطالبهم.

الخاتمة:

وفي الختام نرى أنّه من المهم تمكين المواطنين واشراكهم في اتخاذ القرارات التي تهمهم من خلال تفعيل الديمقراطية التشاركية واقرارها عبر نصوص قانونية، وتكريسها على أرض الواقع من خلال التعامل بكل شفافية و فتح الأبواب أمام المواطنين، وهذا لأهميتها في تدبير الشأن العام والمحلي كونها دافع أساسي من أجل تحقيق التنمية، من خلال تحقيق التكامل والتفاعل بين مختلف الفواعل، ومن الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لذلك نجد: الاستفتاء الشعبي، المبادرة الشعبية، تقديم عرائض، مقترح السياسات، الموازنة التشاركية، إضافة إلى الجلسات عامة و الورشات للتشاور، ومن خلال هذا يكون المواطن طرفا فاعلا في حل المشاكل التي تواجهه، مما يزيد حماسه و تحمّله للمسؤولية تجاه هذه الحلول التي ساهم في وضعها، لكن من الضروري هنا أن يتسم المواطن بالوعي الكافي والمواطنة المسؤولة والفعّالة،

من خلال تنشئة المجتمع على قيمها من الانتماء، الولاء، التضامن و التعاون، الحرية، قبول الآخر، المسؤولية و الالتزام، العدل و المساواة، و من هنا نتوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- اعتبرت التعديلات الدستورية الأخيرة أنّ الديمقراطية التشاركية تمارس من خلال تنظيمات وسيطة وهي تنظيمات المجتمع المدني، لكن هنا من المهم أن تتّسم هذه التنظيمات بالاستقلالية والتجانس والقدرة على التكيّف والتعقيد، وهذا لممارسة أدوارها بكل حرّية وفعّالية.

- انّ اشراك المواطنين وجعلهم طرفا في الحل خصوصا على المستوى المحلي يشعرهم بالمسؤولية تجاهها وبالتالي العمل على تجسيدها ومتابعتها.

- تتمتّع منظومتنا بترسانة قانونية مهمة ضامنة لحقوق المواطنين وضرورة اشراكم في تسيير شؤونهم وفق مختلف الأشكال لكن من الضروري تفعيلها على أرض الواقع.

- ان تثابر المجهودات واشراك مختلف الفواعل من حكومة ومجتمع مدني وقطاع خاص يضعنا أمام ثلاثية الحكم الراشد المحقّقة للتنمية المحلّية.

قائمة المراجع:

أ- باللغة العربية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،(مارس ,2016) . دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر ، الصادر في 8ديسمبر 1996والعدّل بالقانون رقم .16-01. الجريدة الرسمية(14)

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمانة العامة للحكومة. (2012). قانون الجماعات الإقليمية – قانون البلدية رقم 11-10 المؤرّخ في 22 يونيو سنة 2011.

3- اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني .(2013) .الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية sur Consulté le 5, 2020, . http://hiwarmadani2013.ma/storedfileattach/1400362797.doc

4- باتول ,س. (18 نوفمبر 2014,). نحو مراجعة قانون البلديات لترسيخ الديمقراطية التشاركية . الشروق http://www.echoroukonline.com/ara/articles/223252.html :

5- برقوق ,ا .(2008-2009) .مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة .محاضرات في مادة النظم السياسية المقارنة .كلية العلوم السياسية والعلاقات الدّولية ,الجزائر :جامعة الجزائر.

6- بوحنية ,ق & .,وآخرين .(2015) .الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية و الإدارية في الدّول المغاربية.(ط 1) عمان :دار حامد.

7- دمق ,ح .(8 4 ,2016) .في مفهوم وآليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس . (مؤسسة الياسمي.jasminefoundation)

8- رمضان ,ع. (جانفي ,2017) .الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية .مجلة دفاتر السياسة والقانون.79 .p ,(16)

9- عبد الكريم ,ه .(2012-2013) .دور المجتمع المدني في ترقية الرشادة الديمقراطية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية . أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدّولية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص .57

10- عبد المجيد عارف ,ع.(2014) .يونيو /حزيران .(دور المشاركة المجتمعية في ظل الحوكمة في صنع القرار والمساءلة -دلالات من خبرات دولية .المجلة العربية للإدارة.220-219 .pp ,(1)34 ,

11- فخري راضي ,م .(2015) .الديمقراطية-مشاركة المواطن في اتخاذ القرار .عمان :دار أمجد للنشر.

12- و.أ.ج .(27 01 ,2016) .تكريس الديمقراطية التشاركية .الخبر أونلاين : http://www.elkhabar.com/press/article/99281/تكريس-الديمقراطية-التشاركية-لأول-مرة/#sthash.DHlPujy9.dpbs

ب-باللغات الأجنبية:

13- Délégation de L'Union Européenne en Algérie. (s.d.). Récupéré sur eeas.europa.eu : https://eeas.europa.eu/delegations/algeria/15743/signature-conjointe-dune-convention-de-financement-dun-programme-de-developpement-local-dun_fr

14- Guibert , B. (2005, 2). Comment Achever la Démocratie Représentative ? Revue du Mauss(26). Récupéré sur https://www.cairn.info/revue-du-mauss-2005-2-page-171.htm

15- Heidbreder , E. (2012). Civil Society Participation in EU Governance. Living Reviews in European Governance, 7(2). Récupéré sur http://www.europeangovernance-livingreviews.org/Articles/lreg-2012-2/

16- Monbeig, M. (2007, 2). (D. B. Supérieur, Éd.) Récupéré sur L impossible Démocratie Participative: https://www.cairn.info/revue-pensee-plurielle-2007-2-page-29.htm

17- Piotrowski Suzanne J and Erin Borry: An Analytical Framework for Open Meetings and Transparency, Public Administration and Management Review, Vol 15, N 1, 2010, P 138-176. https://www.researchgate.net/publication/228419943_An_Analytic_Framework_for_Open_Meetings_and_Transparency

18- Rui, s. (2013, june 08/03/2022). Démocratie Participative, Dictionnaire Critique et Interdisciplinaire de la Participation, Dicopart. Récupéré sur www.participation-et-democratie.fr/it/dico/democratie-participative